الأمم المتحدة A/AC.105/L.306/Add.4

الجمعية العامة

Distr.: Limited
15 June 2016
Arabic
Original: English

لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية
الدورة التاسعة والخمسون
فيينا، ٨-١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦

مشروع التقرير

الفصل الثاني

التوصيات والقرارات

واو- الفضاء والمياه

١- نظرت اللجنة في بند جدول الأعمال المعنون "الفضاء والمياه"، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٨٢/٧٠.

٢- وتكلَّم في إطار هذا البند ممثِّلو إندونيسيا وباكستان ومصر والمكسيك والهند واليابان. وتكلم أيضاً المراقب عن مؤسسة جائزة الأمير سلطان بن عبد العزيز العالمية للمياه. وألقى ممثِّلو دول أعضاء أخرى كلمات تتعلق بهذا البند أثناء التبادل العام للآراء.

٣- واستعرضت الوفود، خلال المناقشة، أنشطة التعاون المتعلقة بالمياه، وقدمت أمثلة على البرامج الوطنية وضروب التعاون الثنائي والوطني والدولي في هذا المجال.

٤- ولاحظت اللجنة أنَّ المياه والمسائل المتعلقة بها بدأت تتحوَّل إلى واحدة من أخطر المشاكل البيئية التي تواجه البشرية والتي كثيرا ما تترتَّب عليها آثار سياسية، وأنَّ الحفاظ على الموارد المائية الموجودة واستخدامها استخداماً سليماً هما مقوِّمان بالغا الأهمية لاستمرار الحياة

160616 V.16-03537 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

على الأرض. ورأت في ذلك الصدد أنَّ البيانات المستمدة من الفضاء يمكن أن تعين صناع السياسات على صنع قرارات مستنيرة بشأن إدارة الموارد المائية.

٥- ولاحظت اللجنة كثرة عدد المنصَّات الفضائية التي تُعنى بالمسائل المتعلقة بالمياه، والاستخدام الواسع للبيانات المستمدَّة من الفضاء في إدارة المياه. ولاحظت اللجنة أيضاً أنَّ تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاته، مقترنةً بالتكنولوجيات غير الفضائية، تؤدِّي دوراً هامًّا في معالجة الكثير من المسائل المتعلقة بالمياه، بما في ذلك رصد الدورات المائية العالمية وأنماط المناخ غير الاعتيادية ودراستها، وإعداد خرائط مجاري المياه، ورصد الأنهار الجليدية، وتقدير التدفقات الناتجة عن ذوبان الثلوج، وتخطيط وإدارة خزانات المياه ومشاريع الري، ورصد آثار الفيضانات والجفاف والأعاصير والتخفيف من حدَّة هذه الآثار، وتحسين توقيت التنبؤات الجوية ودقتها.

٦- ولاحظت اللجنة أنَّ العمل جارٍ، في إطار المبادرة الآسيوية المعنية بدورة الماء التابعة للفريق المختص برصد الأرض، على إنشاء شبكة لنُظُم المعلومات للمساعدة على تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية في ٢٠ بلداً آسيويًّا من خلال دمج البيانات وتبادلها كأساس لاتخاذ القرارات المناسبة بشأن السياسات الوطنية المتعلقة بالمياه.

٧- ورُئي أنَّ من اللازم تيسير التوسع في تشاطر المعرفة وتبادل البيانات الساتلية وأنَّ من الضروري توثيق التعاون بين العلماء ودوائر الصناعات الفضائية من أجل تصميم وتطوير وإتاحة أدوات استشعار لرصد الأرض تلبي تماما متطلبات المستخدم النهائي.

زاي- الفضاء وتغيُّر المناخ

٨- نظرت اللجنة في بند جدول الأعمال المعنون "الفضاء وتغيُّر المناخ"، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٨٢/٧٠.

٩- وتكلَّم في إطار هذا البند ممثِّلو إندونيسيا وباكستان وشيلي ومصر والمكسيك والهند والولايات المتحدة واليابان. كما ألقى ممثِّلو دول أعضاء أخرى كلمات تتعلق بهذا البند أثناء التبادل العام للآراء.

١٠- واستمعت اللجنة إلى عرض إيضاحي بعنوان "رصد عمليات تغير المناخ من الفضاء في المستقبل"، قدَّمه ممثِّل ألمانيا.

١١- ولاحظت اللجنة مع التقدير ما أبداه المجتمع العالمي من التزام بالتصدي لتغير المناخ، باعتباره من أخطر المشاكل الملحة التي تواجه البشرية وكوكب الأرض، من خلال اعتماد

اتفاق باريس في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عقد في باريس من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. كما لاحظت مع التقدير تزايد الاعتراف بأهمية التكنولوجيا الفضائية في توفير بيانات هامة عن المناخ يمكن أن تساعد على فهم عملية تغير المناخ والتخفيف من آثارها ورصد تنفيذ اتفاق باريس.

١٢- ولاحظت اللجنة مع التقدير في هذا الصدد أنَّ الإعلان الموقَّع في مؤتمر قمة رؤساء وكالات الفضاء بشأن تغيُّر المناخ وإدارة الكوارث، الذي عُقد في مدينة المكسيك، في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، والذي نظَّمته الأكاديمية الدولية للملاحة الفضائية ووكالة الفضاء المكسيكية، قد قدِّم إلى الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقد أعرب فيه رؤساء وكالات الفضاء عن عزمهم على تعزيز جهودهم الرامية إلى تدعيم دور الفضاء في دراسات تغير المناخ وإدارة الكوارث تدعيما للقرارات السياسية المتخذة في دورات مؤتمر الأطراف.

١٣- ولاحظت اللجنة أيضاً مع التقدير أنَّ وكالات الفضاء من أكثر من ٦٠ بلداً قد اعتمدت، في إطار متابعة اتفاق باريس وبتشجيع من المؤسسة الهندية لأبحاث الفضاء ووكالة الفضاء الفرنسية، إعلان نيودلهي في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الذي اتفقت فيه على أن تتعاون من أجل المساهمة في مكافحة الاحترار العالمي ورصد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن الأنشطة البشرية.

١٤- ولاحظت اللجنة أنَّ المغرب سوف يستضيف الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، التي ستعقد من ٧ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في مراكش.

١٥- ولاحظت اللجنة أيضاً أهمية التعاون الدولي في التصدي لتغير المناخ بين القوى الفاعلة في مجال الفضاء، لأنَّ البيانات المستمدة من الفضاء مع عمليات الرصد الأرضية تعطي صورة متكاملة للبيئة المتغيرة لكوكب الأرض وأنه ما من أمة واحدة لديها من الموارد العلمية أو المالية ما يتيح لها بمفردها أن تصمم وتطلق وتدير كل نظم سواتل رصد الأرض الضرورية لفهم تبعات تغير المناخ العالمي على البشرية.

١٦- وشدَّدت اللجنة، في هذا الصدد، على أهمية الشراكات الثنائية والمتعدِّدة الأطراف في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتغيُّر المناخ وفي مجال رصد الأرض، كالجهود التي تبذلها المنظمة

العالمية للأرصاد الجوية واللجنة المعنية بسواتل رصد الأرض والفريق المختص برصد الأرض والمنظومة العالمية لنظم رصد الأرض.

١٧- ولاحظت اللجنة أيضاً أهمية المبادرات العالمية الرامية إلى تقديم الدعم لجهود التصدِّي لتغيُّر المناخ باستخدام الأدوات الفضائية، كالنظام العالمي لرصد المناخ والمبادرة العالمية لرصد الزراعة والمبادرة العالمية لمراقبة الغابات وفريق التنسيق المعني بسواتل الأرصاد الجوية، ومن خلال أنشطة الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وفي إطار آليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبرنامج الأمم المتحدة للتعاون على خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، وفي إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، وغير ذلك من الصكوك والأدوات.

١٨- ولاحظت اللجنة كذلك أنَّ الكثير من الدول تعطي أولوية كبيرة لبناء وإطلاق وتشغيل نظم ساتلية لرصد الأرض بهدف تتبُّع مظاهر تغيُّر المناخ وآثاره، وما أبدته البلدان المرتادة للفضاء من استعداد دائم لتبادل بيانات رصد الأرض على نحو كامل ومفتوح.

١٩- وأُعرب عن رأي مفاده أنَّ النطاق الكامل لبحوث المناخ ينبغي أن يشمل عمليات رصد طويلة الأمد من سطح (الأرض و/أو البحر) من أجل استكمال البيانات الساتلية والتحقق من صحتها وتعزيزها وأنَّ بوسع جميع أعضاء اللجنة المساهمة في مجموعات البيانات تلك وتنفيذ سياسات شفافة ومفتوحة من أجل تبادل البيانات.

٢٠- ورأى أحد الوفود أنه على الرغم من الاعتراف بالدور البالغ الأهمية لبيانات الرصد العالمي الساتلي للطقس والمناخ في رصد تغيُّر المناخ، والحد من أسباب ذلك التغيُّر والتكيُّف مع آثاره، فينبغي زيادة الاهتمام بتعزيز استخدام التطبيقات الفضائية في التكيف مع آثار تغير المناخ من أجل التقليل إلى أدنى حد من عواقبه السلبية. ورأى ذلك الوفد أيضاً أنَّ مجموعات البيانات الإقليمية والعالمية الطويلة الأمد المستمدة من نظم رصد الأرض أساسية لبحوث المناخ وأنَّ هناك حاجة إلى تخطيط سجلات البيانات الفضائية وإنتاجها وتحسينها وتوفيرها على نحو متَّسق على الصعيد العالمي.

٢١- وأعرب عن رأي مفاده أنَّ استحداث سياسات للتبادل المفتوح للبيانات وسيلة لتيسير الوصول إلى البيانات التي تولدها العديد من السواتل. وسوف تيسر إمكانية الوصول إلى تلك البيانات استخدامها بغرض فهم ونمذجة مظاهر تغير المناخ وآثاره على الصعيد العالمي.

٢٢- ولاحظت اللجنة أيضاً مع التقدير عقد مؤتمر تغير المناخ لعام ٢٠١٦، الذي نظمه المركز الألماني لشؤون الفضاء الجوي بالتعاون مع مكتب شؤون الفضاء الخارجي، من ٥ إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦ في كولونيا، ألمانيا. وشدَّد خلال المؤتمر على الحاجة إلى نظام متكامل لرصد الأرض من أجل الوصول إلى فهم أفضل للمسائل المتصلة بالمناخ وضمان الامتثال للاتفاقات الدولية، ومنها الاتفاقات التي وضعت خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٢٣- ورأت بعض الوفود ضرورة بذل جهود مشتركة للتمكن من تحجيم الارتفاع في درجات الحرارة على الصعيد العالمي عند أقل من درجتين مئويتين، وأشارت تلك الوفود إلى الآثار الخطيرة لتغير المناخ في جميع البلدان فيما يتعلق بالتغيرات في دورات المطر التي تؤثر سلباً على الري ومن ثم على إنتاج المحاصيل ونوعية التربة، وتؤدي إلى تملح المياه الجوفية العذبة في المناطق الساحلية، والآثار السلبية لظاهرة التذبذب الجنوبي النينيو التي تسبب الجفاف الشديد في المناطق المتضررة. وقد أدت جميع تلك العوامل الناتجة عن تغير المناخ أيضاً إلى تبعات اجتماعية واقتصادية سلبية، تسببت في زيادة الهجرة ونقص فرص العمل في المناطق المتضررة وتدهور في مستويات معيشة السكان.

حاء- استخدام تكنولوجيا الفضاء في منظومة الأمم المتحدة

٢٤- نظرت اللجنة في بند جدول الأعمال المعنون "استخدام تكنولوجيا الفضاء في منظومة الأمم المتحدة"، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٨٢/٧٠.

٢٥- وتكلم في إطار هذا البند ممثلو باكستان وسويسرا والمكسيك والهند. وأثناء التبادل العام للآراء، ألقى ممثلو دول أعضاء أخرى كلمات تتعلق بهذا البند.

٢٦- واستمعت اللجنة إلى العروض الإيضاحية التالية في إطار هذا البند:

(أ) "الساتل IKUNS: ساتل نانوي جامعي لدعم التعاون الإيطالي الكيني في أنشطة الفضاء"، قدمه ممثل إيطاليا؛

(ب) "اقتراح بإنشاء مكتب لأنشطة التواصل على منصة مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي"، قدمه ممثل كوستاريكا.

٢٧- وعرض على اللجنة تقرير الاجتماع المشترك بين الوكالات المعني بأنشطة الفضاء الخارجي (آلية الأمم المتحدة للفضاء) عن أعمال دورتيه الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين (A/AC.105/1114).

٢٨- وألقت مديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي، بصفتها رئيسة آلية الأمم المتحدة للفضاء، كلمة أطلعت فيها اللجنة على نتائج الدورة السادسة والثلاثين للآلية، التي انعقدت في نيويورك في ٣ آذار/مارس ٢٠١٦، والتي استضافها مكتب شؤون الفضاء الخارجي ومكتب شؤون نزع السلاح بالأمانة العامة.

٢٩- ورحَّبت اللجنة مع التقدير بتقرير الأمين العام المعنون "تنسيق الأنشطة ذات الصلة بالفضاء ضمن منظومة الأمم المتحدة: التوجهات والنتائج المرتقبة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ — الإيفاء بمقتضيات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" (A/AC.105/1115). وأشارت اللجنة إلى الدور المحوري للتقرير في مساعدة اللجنة في أعمالها التحضيرية المتعلقة بالاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية ("اليونيسبيس+٥٠") بتقديم لمحة عامة عن الجهود التي بذلتها كيانات الأمم المتحدة فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

٣٠- ولاحظت اللجنة مع التقدير المنشور المعنون "الفضاء من أجل التنمية الزراعية والأمن الغذائي: استخدام تكنولوجيا الفضاء داخل منظومة الأمم المتحدة" (ST/SPACE/69)، الذي أعدَّه مكتب شؤون الفضاء الخارجي وأتاحه على موقعه الشبكي.

٣١- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الخاص عن الاجتماع المشترك بين الوكالات المعني بأنشطة الفضاء الخارجي عن تنفيذ تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي المتصلة بمنظومة الأمم المتحدة، والمعنون "دور كيانات الأمم المتحدة في دعم الدول الأعضاء في تنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي" (A/AC.105/1116).

٣٢- واتَّفقت اللجنة على دعوة الدول الأعضاء فيها إلى تقديم آرائها بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي وتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (A/68/189) والوثيقة A/AC.105/1116 خلال دورتها الستين في عام ٢٠١٧، وأن يجري تناول تلك المسائل في إطار البند المتعلق بسبل ووسائل الحفاظ على استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

٣٣- ونوهت اللجنة بما أشار إليه كيم وون-سو، ممثل الأمم المتحدة السامي لشؤون نزع السلاح، في كلمته أمام اللجنة من أنَّ التعاون الوثيق بين مكتب شؤون الفضاء الخارجي ومكتب شؤون نزع السلاح سوف يسفر عن نتائج إيجابية للدول الأعضاء في إطار سعيها لتنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي بصورة فعالة.

٣٤- ولاحظت اللجنة أيضاً الجهود التعاونية المشتركة التي تبذلها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة من أجل تعزيز استخدام تكنولوجيا الفضاء في حل المشاكل العالمية في مجالات منها رصد الجفاف والتصحُّر، وإدارة الكوارث والحد من المخاطر.

٣٥- ولاحظت اللجنة كذلك أنَّ مكتب شؤون الفضاء الخارجي، بصفته أمانة آلية الأمم المتحدة للفضاء، سوف يصدر تقريراً خاصًّا تعده الآلية عن طقس الفضاء، لكي تنظر فيه اللجنة في دورتها الستين، في سياق الإعداد لليونيسبيس+٥٠، وسيتولى تنسيق إعداد ذلك التقرير الخاص مع كيانات الأمم المتحدة المعنية.

٣٦- ولاحظت اللجنة أنَّ مكتب شؤون الفضاء الخارجي سيقوم، بصفته أمانة آلية الأمم المتحدة للفضاء، بتحديد مضيف الدورة السابعة والثلاثين للآلية خلال فترة ما بين الدورات. وأشارت اللجنة إلى أنه يمكن أن تركز جلسة مفتوحة غير رسمية تنظم بالاقتران بالدورة السابعة والثلاثين لآلية الأمم المتحدة للفضاء على موضوع طقس الفضاء.

٣٧- واتَّفقت اللجنة على أن يُتاح تقرير آلية الأمم المتحدة للفضاء عن أعمال دورتها السابعة والثلاثين للجنة في دورتها التي ستُعقد في عام ٢٠١٨، إذا تعذَّر عقد تلك الدورة قبل عقد دورة اللجنة الستين في عام ٢٠١٧.

٣٨- وطلبت اللجنة إلى مكتب شؤون الفضاء الخارجي أن يمضي، من خلال كيانات الأمم المتحدة، في الترويج لزيادة التطبيقات العملية لعلوم وتكنولوجيا الفضاء لأغراض التنمية، بالنظر إلى ما لذلك من دور محفِّز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣٩- وأعرب عن رأي يدعو إلى مشاركة كيانات الأمم المتحدة بفعالية في سلسلة حلقات العمل الدولية التي سوف يتولى تنظيمها مكتب شؤون الفضاء الخارجي، وتقديم خطط وأهداف محددة يمكن أن تنطوي على مشاركة دولية من الحكومات والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، مما يمكن أن يعزز من تنفيذ القرارات التي سيتخذها اليونيسبيس+٥٠ في المستقبل.